Jordan
PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

كلمـــة

معالي فاروق قصراوي
وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

أمـــــام
الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الستين

نيويورك ٢٠٠٥/٩/٢٢

الرجاء المراجعة عند الالقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود بدايةً أن أتقدم إليكم بأحر التهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين، وأن أعبر لكم عن ثقتي بأن ما عهد عنكم من حكمة وكفاءة من شأنهما أن تسهما في إثراء وتركيز مداولات الجمعية، كما أود أن أتقدم بالشكر لسلفكم معالي السيد جون بنغ، على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال الدورة الماضية، واخص بالشكر السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة على جهوده المتميزة في دفع عملية اصلاح الامم المتحدة.

إسمحوا لي من هذا المنبر أن أعبر عن تضامن بلادي مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المحنة التي تعرضت لها بعض المناطق والمدن من جراء إعصار كاترينا، ونقدم التعازي الخالصة بالضحايا، والاسف على الدمار الذي حصل.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة يقتضي موضوعياً الإعتراف بأن المنظمة ومنذ تأسيسها عام (١٩٤٥) قد نجحت إلى حدٍ بعيد في تحقيق العديد من مقاصد ومبادئ ميثاقها. كما أن الموضوعية تقتضي مواجهة حقيقة أن تغيراتٍ جوهرية وملموسة قد أصابت جوهر النظام الدولي وشبكة العلاقات الدولية وهو الأمر الذي أصبح يفرض مراجعة لدور الأمم المتحدة بإعتبار ذلك ضرورة دولية حقيقية وملحة. إن هذه المراجعة يجب أن تنصب على إعادة تفعيل هذا الدّور بشكلٍ شامل كي تتمكن من الإستجابة اللازمة للتحديات التي واكبت هذه التغيرات التي أصابت النظام الدولي.

السيد الرئيس،

يشكل ميثاق الامم المتحدة وثيقة قابلة لمواكبة التطورات الدولية شريطة توافر الإرادة السياسية للدول الاعضاء لإدخال الإصلاحات الضرورية على عمل الأجهزة الرئيسية في المنظمة بشكلٍ تصبح فيه هذه الأجهزة قادرة على تلبية طموحات أعضائها، وفي نفس الوقت توفر البيئة والآلية الكفيلتين بضمان التطبيق الأمين لنصوص الميثاق وتنفيذ القرارات الصادرة، خاصة قرارات مجلس الأمن بدون تمييز.

وبهذا الصدد، نرحب بنتائج القمة العالمية لهذا العام، وبتبني الوثيقة الصادرة عنها، ولو أنه كان يمكن تحقيق المزيد في هذه الوثيقة، وبخاصة فيما يتعلق بتجديد التزام المجتمع الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمل يحدونا أن تشكل الوثيقة بداية الطريق في التطوير والإصلاح الذي نرغب جميعاً بتحقيقه لتبقى الامم المتحدة ركناً رئيساً في نظام العلاقات الدولية.

السيد الرئيس،

مع تأكيدنا على مبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى أن نصوص الميثاق، إذا ما تم تطبيقها، تستجيب للتحديات الجديدة غير التقليدية والتي تشكل تهديداً محتملاً للأمن والسلم الدوليين. ويمكن لمجلس الامن التعامل مع هذه التحديات بشكل مناسب ووقتي إذا توفرت الإرادة لذلك، ودون تجاوز الصلاحيات الممنوحة، طالما تم النظر بجدية في تفعيل آليات عمل المجلس بشكل يجعلها اكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلاً. وهذا بدوره يتطلب توسعة العضوية الدائمة وغير الدائمة للمجلس بما يعكس الواقع الدولي والازدياد المضطرد في عدد أعضاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في إطار الإصلاح، لا بد من العمل على تقوية الجمعية العامة وتعزيز دورها المكمل لمجلس الأمن في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. إن دور الجمعية العامة محوري، حيث أنها الجهاز الذي يضم في عضويته جميع الدول الأعضاء، وهي بالتالي قادرة على التعامل الفعال مع متطلبات تعميق التعاون الدولي المتعدد الأطراف، ووضع السياسات اللازمة لذلك.

إننا نؤيد تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، ونؤكد على الدور الطليعي للمجلس في تنسيق وتوجيه عملية التنمية الدولية، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تعهدت الدول الأعضاء بالوفاء بها بحلول العام (٢٠١٥).

ومن الأهمية بمكان أن يتم البحث بجدية بآليات التنسيق القائمة مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بقضايا التنمية وتحرير الإقتصاد والتجارة العالمية، وتخفيف المديونية على الدول

النامية، وفق منهجية تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، وتضيق الفجوة المتنامية بين الدول المتقدمة والنامية.

كما لا بد أن تواكب هذه المنهجية التنموية التزامات تفي بها الدول إزاء قضايا هامة مثل تعزيز الحاكمية الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومحاربة الفساد، وذلك عبر عملية إصلاحية تأخذ بالإعتبار خصوصية كل دولة ثقافياً وحضارياً.

السيد الرئيس،

إن مواجهة التحديات القائمة وحل النزاعات يتطلب منا التأكيد على ضرورة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. إن مكافحة الإرهاب الدولي هي أولوية، وتحتاج الى التعاون الوثيق بيننا جميعاً على اساس هذه المبادئ، وكذلك مواجهة العدوان على الآخر يتطلب احترام الالتزامات بموجب الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الامن. إن المحافظة على حقوق الانسان تتطلب منا العمل على تفعيل آليات حقوق الإنسان وتطوير عملها وإنشاء آليات جديدة كلما تطلب الأمر. وفي نفس الإطار، فإن احترام سيادة القانون يتطلب منا التصدي للجرائم الأشد خطورة بالنسبة للمجتمع الدولي. وهنا يبرز الدور الكبير للمحكمة الجنائية الدولية في مواجهة جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية. كما يتطلب احترام سيادة القانون اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحل النزاعات بين الدول واحترام قراراتها وآرائها الاستشارية.

السيد الرئيس،

إن بلادي ملتزمةٌ بنهج الاصلاح والتطوير. اننا نؤمن ان النموذج الامثل للاصلاح هو ذلك الذي ينبع من الداخل، ويهدف إلى تعميق حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار الوطني. إن الأردن بصدد الاعلان عن أجندةٍ وطنيةٍ تهدف الى صياغة منهجية اصلاحية شاملة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعشر سنوات قادمة. تهدف هذه الأجندة إلى تعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي استناداً إلى ثبات الخيار الديمقراطي. كما تهدف إلى تعزيز التعددية الفكرية والسياسية وتعميق وصيانة الحريات العامة وتطوير القضاء وترسيخ مبدأ استقلاله. وعلى الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، تهدف الأجندة الوطنية إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة المواطن وتعميق مبدأ تكافؤ الفرص، وتدعيم دور المرأة في الحياة

العامة. وتتضمن الاجندة معايير تقييم وقياسٍ واضحةٍ ومحددةٍ وستكون ملزمة للحكومات الأردنية المتوالية بما يكفل استمرار واستقرار نهج الإصلاح.

السيد الرئيس،

أن أي إصلاح وتطوير حقيقي يتأثر سلباً وإيجاباً بالحقائق السياسية التي تحكم الإقليم الذي تقع الدولة المعنية في فضائه الجغرافي. إن وتيرة الإصلاحات في الأردن والشرق الأوسط ستكون أكثر ثباتاً وتقدماً إذا وصلت التسوية السياسية المبنية على مرجعيات عملية السلام الدولية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، إلى مبتغاها في الوصول إلى سلامٍ عادلٍ وشاملٍ في الشرق الأوسط.

يرحب الأردن بالإنسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية. ونشدد على ان هذا الانسحاب ليس بديلاً لخارطة الطريق بل يجب ان يكون جزءاً منها، وعلى ضرورة ان ينفذ الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني إلتزاماتهما المتقابلة المنصوص عليها في هذه الخارطة وفي تفاهمات شرم الشيخ الأخيرة. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى المضي قدماً في سحب قواتها العسكرية من المدن الفلسطينية التي أعادت إحتلالها في أيلول عام (٢٠٠٠) وأن توقف كافة أشكال النشاط الإستيطاني في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وندعو إسرائيل للتوقف عن بناء الجدار الفاصل الذي تقيمه على الاراضي الفلسطينية المحتلة، وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها بالفعل في تلك الاراضي واعادة الاملاك التي تم مصادرتها والتعويض عن الأضرار المترتبة. إن إقامة هذا الجدار ضمن مساره الحالي يشكل خرقاً بيناً ومستمراً لقواعد القانون الدولي الآمره، بما فيها حق تقرير المصير، ومبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. وهذا ما اكدت عليه محكمة العدل الدولية في الفتوى التاريخية التي أصدرتها حول موضوع الجدار الفاصل.

كما نحث على ضرورة دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مساعيها الصادقة للمحافظة على الهدنة والتعامل بحزمٍ مع أي إنتهاكاتٍ لهذه الهدنة ولوقف إطلاق النار. وندعو المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية بالتخصيص إلى تقديم كل مساعدة ودعم ممكن للسلطة الوطنية الفلسطينية. ونؤكد هنا على ان الإستحقاق الأهم في خارطة الطريق هو اقامة دولة فلسطينية مستقلةٍ ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. كما لا بد من تهيئة الظروف المواتية لاستكمال عملية السلام برمتها

وصولاً بها إلى تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس إنسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل، وايجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وتؤسس بعد تحقق ذلك علاقاتٍ طبيعية ما بين الدول العربية وإسرائيل وفقاً لمبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية لعملية السلام.

السيد الرئيس،

إن المملكة الأردنية الهاشمية ترفض الإرهاب بكافة أشكاله وبصرف النظر عن مبرراته. إننا نقف على الخطوط الأمامية بالقول والعمل معاً لإجتثاث هذه الآفة التي يعاني منها المجتمع الدولي ككل والتي لم تعتق أحداً في هذا العالم من شرورها. وترفض بلادي بذات القدر كل المحاولات غير المنصفة والمشبوهة الساعية إلى ربط هذه الظاهرة الإجرامية بديانة أو بثقافة أو منطقة جغرافية معينة. ويقف بكل حزم ضد أي محاولة لربطها بالدين الإسلامي القائم في جوهره وممارساته على الإعتدال والوسطية والتيسير. إن الاسلام كان سباقاً إلى ترسيخ مفاهيم حماية حقوق الإنسان وصيانة حياته وكرامته وممتلكاته ويرفض أي مساس بهذه المفاهيم حتى في أوقات الحرب. وفي هذا الصدد، فإن رسالة عمان هدفت إلى إعادة التأكيد على أن الاسلام بمنأىً عن أي شبهةٍ من شأنها أن تحاول إيجاد رابط بين تعاليم هذا الدين والتحريض على إيذاء النفس البشرية البريئه.

إن الأردن يرحب بتبني إتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي ويؤيد الجهود الرامية إلى تبني الإتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ويدعم مقترح المملكة العربية السعودية إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي تبناه المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والتي كانت المملكة قد إستضافته في مطلع العام الحالي.

السيد الرئيس،

سيستمر الأردن في دعمه للعراق على تجاوز أزمته وتثبيت الأمن والأمان لهذا البلد الشقيق. إننا نستنكر كل مظاهر وممارسات الإرهاب والتطرف التي تحصد يومياً حياة العشرات من الأبرياء من أبناء هذا الشعب الصابر. وتشدد بلادي على دعوة جميع فئات واطياف الشعب العراقي إلى التوافق على ثوابت وأساسيات المحافظة على وحدة العراق وحرمة اراضيه

وإنتمائه العربي وصيانة وإحترام التنوع الديني والعرقي والمذهبي فيه، وعلى أساس الإلتزام بالخيار الديمقراطي الحر دون إجحاف بحقوق أيٍ من أقلياته. ونؤكد على دعمنا للعملية السياسية في العراق وندعو المجتمع الدولي على المساعدة لتوفير الظروف الملائمة لنجاحها، والامم المتحدة للاستمرار في دورها الهام.

السيد الرئيس،

أود أن أشاطر الجمعية الكريمة أحد المواضيع المهمة بالنسبة للاردن، موضوع جفاف البحر الميت واستباق الأزمة البيئية التي ستترتب على جفافه من خلال تنفيذ مشروع قناة البحرين "الاحمر- الميت". وقد تم الاتفاق مؤخراً بين الأطراف المعنية والمستفيدة من المشروع وهي الاردن، اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على دراسة جدوى انشاء هذه القناة والتي سيتم استكمالها من قبل البنك الدولي خلال العامين القادمين وبتمويلٍ دولي. ونتطلع الى استمرار الدعم الدولي لمعالجة المسألة، وتنفيذ المشروع بكافة مراحله في ظل اتفاق المعنيين.

السيد الرئيس،

إن مستقبل الشرق الاوسط مرهون بتأسيس مجتمعات مدنيّة قوية تنعم بالحياة الكريمة وتستمد توجهاتها من ايمانها القوي بتراثها. وإننا نسعى الى ذلك على الصعيد الوطني من خلال مشاريع الاصلاح الفاعلة التي بدأنا نجني ثمارها في الاردن. لكن الاستقرار والامن والسلام وسائل اساسية لخلق المناخ الملائم لهذه المجتمعات، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والتوصل الى حل عادل وشامل، سيساهمان في تحقيق المستقبل الذي نتطلع اليه.